

في اللسان يطلق باراء الذات ولهذا يقال نفس العرض
ولا يصح ان يقال جسم العرض بخلاف لفظ الجسم الجواب
الثاني ان الاطلاق معتمده على الازن وقد ورد في
احد النسخين دون الاخر فافتراقا ثم القياس لا يجتبه
في اسماء الرب تعالى بل القياس قام القاطع على اعماله
في احكام افعال المكلفين الشرعية ولم يعم قاطع
على استعماله في اسمائه سبحانه فلم يكن لاطلاقه وجه
ولو ساغ ذلك لصح ان يسمى جسدا وقد
بان لفظ الجسد منع منه الشرع فيقال لهم لم تسمي
الامة البارى تعالى عاقلا مع ان قول القائل عقلة
وعلمته بمعنى واحد في مقتضى اللسان وكذلك لفظ
العتيق وغير ذلك مما امتنع منه مع صلاحية اللفظ
له فيدل والحالة هذه على انه لا سبيل الى الاطلاق
عليه الا باذن والله اعلم **الفصل الثالث**
السادس في مخالفة البارى تعالى الجواهر في قبول
الاعراض وصحة الانصاف باحواث **قال** والرب
سبحانه مقدس عن قبول احواث آه **قلت** تضمن
كلامه في هذا الفصل نقل مذاهب الكرامية وابطال
مذهبهم وابداء ما قصتهم فذا اصبهم في هذا الاصل انهم
يزعمون ان قيام احواث به صحيح ولا يتصف بمحدث
يقوم به والتمسوا على قود ذلك ان يقولوا البارى خالق
في الازل وخالفهم الاصحاب في كونه خالقا في الازل
وهذه المسئلة لا خلاف فيها من حيث المعنى فانهم لفظ
الخالق وارادوا انه قادر على الخلق ونحن نطلق لفظ
الخالق ونريد به صدور الخلق عنه ولا شك في تجدد

هذا

تسم

هذا المعنى وتحقق قدم المعنى الاول فلم يتوارد التقيضا
على مورد واحد وقيام المعنى بنا يوجب تجدد احكامه
فكيف يقوم البارى تعالى ولا يوجب حكما مع ان ايجاب
المعاني لانفسها وكيف تتخلق عن المعنى صفة نفسه فاذا
فرعنا على نفي الاحوال فلا معنى ليجرد الاحكام التجدد
المعنى فاذا التغير المعقول في احوال حدوثه الا على حدوث
اثبتة القوم في حق البارى تعالى وانما ابوا ذلك تسمية
واطلافا ثم احدثت الكرامية لانفسهم اصطلاحا فقالوا
اذا قام به قول حادث فليس قائلوه وانما هو قابل
بالقابلية وضرر والقابلية بالقدرة على القول وسمعت
بعض المشايخ يفسره على اصلهم بقبول القول ثم ما يقوم
به من احوال يسمونه حادثا ولا يسمونه محدثا وما
يفعله خارجا عن ذاته يسمونه محدثا وهذا اشرح مذاهبهم
على الاختصار **واما** وجه الرد عليهم فمذاهب الاصحاب طر
الاول ان القابل للشي لا يتخلو عنه وعن مثله او صده
فلو قبلها لم يتخل عنها وما لا يتخلو عن احوال فهو حادث
تقرير المقدمة الاولى وهو ان القابل للشي لا يتخلو
عنه وعن مثله او صده هو ان نسبة ما يقوم بكل ذاته
قبولا واتصافا وحلولا نسبة واحدة فلو جاز ان يتخلو
عن بعض ما يقبله لجاز ان يتخلو عن كله لتساوى نسبة
الكل اليه ولما وجب لكل قابل بعض الصفات دل على
استحالة ما يودى الى نفي ما وجب له عنه وهذه الطريقة
مستمرة في الجواهر والقديم سبحانه اما الجواهر فقد
استحال خلوها عن الاكوان ضرورة ونسبة الاكوان
اليها كنسبة ساير المعاني قبولها وحلولها واتصافا به

بيان

يقع